سياسة إدارة المخاطر

في جمعية العناية بالمساجد بنجران

مقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد :

انطلاقاً من متطلبات حوكمة الجمعيات وإدارتها لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تحمله هذه الرؤية من أهمية بالغة للقطاع الثالث وما تحمله من تغيرات متلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدت إلى بروز بيئة تواجه بعض المخاطر، مما توجب على الجمعيات العمل على ضرورة تجنب المخاطر التي قد تواجهها أو الحد منها أو السيطرة عليها، ومن هنا نشأت حاجة الجمعية إلى اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواء في الجانب الإداري أو المالي أو إدارة المشاريع.

أولا: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر:

١. توضح السياسة تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.
٢. تفسر السياسة طريقة الجمعية الخاصة في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات العلاقة.
٣. تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزء من مهام الرقابة الداخلية للجمعية وترتيبات حوكمتها.
٤. تصف السياسة دور إجراء إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وتشرح الإجراء الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية .

ثانيا: تعريف الخطر وإدارة المخاطر :

يعرف الخطر بأنه أي شيء يمكن أن يعوق من مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها، أو هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه .

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنه الإجراء أو الهيكل أو الثقافة المستخدمة لتحديد وتقييم والسيطرة على جوانب المخاطر التي قد تؤثر في مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها .

تعتبر إدارة المخاطر أمرا ضروريا لاستمرار ونمو الجمعية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه

بصورة سليمة فإنه يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير حيث أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة

ثالثا: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية :

تعد إدارة المخاطر جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الجمعية على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية، كما تعتبر إدارة المخاطر جزء هاما وضروريا بالنسبة لعمل الجمعية وليس فقط مجرد مسألة التزام تتطلب دورا نشطا أكثر منه مجرد ردة فعل .

تراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية مثل:

١. الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.
٢. خطط الجمعية وميزانياتها.
٣. سجلات المخاطر العالية.

رابعا: لجنة إدارة المخاطر ومهامها :

يشكل مجلس الإدارة لجنة لمراجعة إدارة المخاطر وتتولى المهام التالية:

١. إعداد خطة إدارة المخاطر بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.

٢. تنفيذ الخطة الخاصة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.

٣. مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية، وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية.

٤. رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر لمجلس الإدارة والقيام سنويا بمراجعة طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر.

٥. الاستعانة بخدمات الاستشاريين الخارجيين في الجوانب التخصصية لعمليات الجمعية، واستخدام الاختصاصيين من الأطراف الخارجية من أجل تقديم الاستشارات النوعية وعمل التقارير لزيادة موثوقية نظام الرقابة الداخلية.

٦. تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول مراجعتها لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وترتيبات الرقابة بصورة سنوية وإجازتها من مجلس الإدارة

خامسا: دور مجلس الإدارة :

١. اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية.

٢. ضبط الإيقاع والتأثير على ثقافة إدارة المخاطر في الجمعية<

٣. تحديد الطريقة المثلى للتعاطي مع المخاطر أو مستوى التعرض في الجمعية .

٤. الموافقة على القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الجمعية في مجال إدارة المخاطر.

٥. اعتماد تقرير لجنة المراجعة لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وذلك بناء على المعلومات المقدمة بواسطة لجنة المراجعة.

سادسا: مجموعة المخاطر التي تواجه الجمعية :

الخطر في الجمعية يكمن في تحديد مجموعة المشاريع لدعم (المساجد ، الجوامع) مع عدم إمكانية تنفيذها لعدم توفير المقدرة المالية لهذه المشاريع وبالتالي لا يمكن بناء خطة تمكن لتحقيق مؤشرات أهداف الجمعية، وتتلخص مجموعة المخاطر في النقاط أدناه:

١. عدم وجود مصدر دخل ثابت لبناء المشاريع وإعداد ميزانية وارتباطات لها.
٢. الحاجة الماسة للمستفيدين وعدم توافق الحاجة مع الدخل السنوي للجمعية.
٣. عدم وجود المتخصص في كل إدارة وعدم وجود عدد كافي من الموظفين في كل قسم.
٤. إحجام إدارة الجمعية عن التوظيف لقلة الموارد.

سابعاً : آلية عمل إدارة المخاطر بالجمعية :

١. رصد مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية.
٢. تصنيف مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية.
٣. التعامل المستمر مع هذه المخاطر ومحاولة الحد منها.
٤. عقد اجتماعات دورية بين مدير الجمعية والمساعدين لبحث الحالات ومحاولة حلها والحد منها.
٥. رفع تقارير دورية لمجلس الادارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر.